

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الاستشاري الأنغليكاني، ورابطة النساء البريسبيترين في أوتيارا
(نيوزيلندا)، ومنظمة نساء الكنيسة المتحدات، والاتحاد اللوثري العالمي، والكنيسة
المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجيش الخلاص، وجمعية الإرساليات
الطبية الكاثوليكية، والمجلس الكهنوتي العالمي لكنائس المسيح المتحدة، والمجلس
العام للكنيسة الميثودية الموحدة للكهنوت العالمي، واتحاد الطلاب المسيحي
العالمي، وجمعية الشابات المسيحية العالمية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090114 060114 13-60136X (A)



البيان

نحن نتوخى إقامة مجتمع إنساني تُقدر فيه مشاركة الجميع، ولا يستبعد فيه أحد على أساس العنصر أو الأصل العرقي أو نوع الجنس أو السن أو الدين أو الممارسة الثقافية، وحيث يُحتفى بالتنوع بوصفه هبة الله للعالم.

ونحن نُذكر الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة بالدور المهم الذي تقوم به المنظمات القائمة على الدين في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك برامج الأغذية، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والمياه والمرافق الصحية، وبناء القدرات للنساء والفتيات، وأكثر من ذلك بكثير. وتقدم شبكتنا في نشداتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية رؤية فريدة لمنجزاتنا والتحديات التي ما زالت أمامنا.

نحن نُدرك أن الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من حُسن النية الذي وراءها، تظل بمثابة معالجات وليست دواء. فالأمر يتطلب تحولاً اجتماعياً واقتصادياً، وإقامة شراكات وتوافر إرادة سياسية على نطاق واسع إذا ما كنا نريد أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن ندرك أنه قد أحرز تقدم كبير، وإن كان متفاوتاً، وأنه لا بد من الوفاء بالالتزامات القائمة. ونحن نُؤكد أن تعزيز المساواة بين الجنسين من منظور حقوق الإنسان، والإسهامات التي تقدمها النساء والفتيات من جميع الأعمار والتمكين لهن، أمر جوهري، كما هو متضمن في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (منهاج عمل بيجين) والقوانين الدولية، وأن ذلك ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويُسهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستكفل العدل بين الجنسين والتنمية المستدامة.

ونود أن نلقي الضوء على مجالات المنجزات والتحديات الأربعة الواردة أدناه.

الفقر والجوع

لا تزال مجتمعاتنا مبتلاة بالفقر والجوع. وعلى الرغم مما تشير إليه التقارير المرحلية المتتابة عن الأهداف الإنمائية للألفية من تحقق مكاسب هامة في تقليل عدد الذين يعيشون في فقر مدقع أو جوع، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

فبرامج المعونة التقليدية لم تعالج الأسباب الجذرية للفقر والجوع في أنحاء العالم. وبدون التصدي للتمييز الاجتماعي والاقتصادي، سيظل الأغنياء يزدادون غنى بشكل مطرد، بينما سيظل الفقراء على هميشهم.

إن النظام الاجتماعي - الاقتصادي الحالي قد كُسر. ويواصل هذا النظام التماس حلول جزئية لمشاكل كلية. وتفيد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقريرها

لعام ٢٠١١ المعنون "Global food losses and food waste" أن ثلث الأغذية المنتجة للاستهلاك المحلي في العالم تقريبا يتم فقده أو إهداره عالميا، مما ترقى قيمته إلى حوالي ١,٣ بليون طن في السنة. ويعني ذلك حتما أيضا أن قدرًا هائلًا من الموارد المستخدمة في إنتاج الأغذية يذهب هباء، وأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن إنتاج الأغذية التي تُفقد أو تُهدر هي أيضا انبعاثات تذهب هباء. ويحدث قدر كبير من هذا الإهدار في الشمال العالمي. ولم تعترف الأهداف الإنمائية للألفية بما لإجراءات البلدان المانحة وقراراتها وتعاكسها من آثار على البلدان المتلقية للمعونة. وحيثما يموت الناس من الجوع يوميا وتُهدر الأغذية، يتعين أن تتخذ الحكومات إجراءات عاجلة لإصلاح نظام غير منصف.

ونحن نوصي الحكومات بأن تقوم بما يلي:

(أ) أن تعترف بأن مشاكل الجوع وانعدام الأمن الغذائي لها أبعاد عالمية وأنها يُحتمل أن تبقى بل وتزداد زيادة هائلة في بعض المناطق ما لم تُتخذ إجراءات، وبالنظر إلى الزيادة المرتقبة في عدد سكان العالم والضغط المتوقع على الموارد الطبيعية؛

(ب) أن تُعرب عن القلق لتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقير، وذلك يرجع جزئيا إلى انعدام المساواة بين الجنسين، والقوالب النمطية الثقافية التي تقود كثيرا من الأسر إلى تمييز الفتيان. ففي كثير من البلدان، تزيد احتمالات وفيات الفتيات بسبب سوء التغذية وأمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها عن احتمالات وفيات الفتيان بمقدار الضعف؛ ويُقدر أن عدد النساء اللاتي يُعانين من سوء التغذية هو تقريبا ضعف عدد الرجال؛

(ج) أن تُشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحقق تدريجيا الأعمال الكاملة للحق في الغذاء، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف للجميع للتخلص من الجوع ووضع واعتماد خطط وطنية لمكافحة الجوع؛

(د) أن تطلب إلى جميع الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية، أن تأخذ في الاعتبار على نحو تام أن النساء يُنتجن من ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من الأغذية في معظم البلدان النامية، وأنهن مسؤولات عن نصف الإنتاج العالمي من الأغذية. وإن إدراج منظور جنساني في جميع جوانب التدابير الرامية للقضاء على الفقر وكفالة حق الجميع في الغذاء أساسي للحد من هشاشة وضع النساء والفتيات.

إتاحة فرص الحصول على التعليم الجيد والعمل والمشاركة في صنع القرار

لا زالت المرأة محرومة من فرص المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها سواء في المجالات العامة أو الخاصة، ومن أعلى مستويات اتخاذ القرار في الحكومة إلى الأسر المعيشية. فالهياكل المؤسسية الحالية والعقبات الثقافية قائمة أصلاً على الانحياز على أساس نوع الجنس ولا بد من دراستها دراسة نقدية وتغييرها جذرياً. فالعقبات المؤسسية - أي القائمة في الهياكل المؤسسية الحكومية والهياكل المؤسسية للشركات، والهياكل المؤسسية الاجتماعية والأكاديمية والتعليمية والمدنية والأسرية والدينية - تحول دون تحقيق المساواة بين الرجال والنساء وتحرم المرأة من حقوقها.

والتمييز ضد النساء والفتيات وعدم تمتعهن بسلطة المشاركة في اتخاذ القرار يتيحان استمرار اللامساواة بين النساء والرجال.

وعلى الرغم من تخصيص موارد للتعليم الابتدائي، فلا تزال تتاح للمرأة فرص محدودة للتعليم الثانوي والتقني والتعليم بعد الثانوي. وذلك يُقلل من فرص الإدماج الكامل في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ونحن نوصي الحكومات بأن تقوم بما يلي:

(أ) إزالة العقبات الاقتصادية التي تعترض إتاحة الفرص التعليمية للمرأة وتعزيز تقاسم السلطة والمسؤوليات على قدم المساواة في الحياة الأسرية، والعمل، والمجتمع، فضلاً عن إتاحة فرص متساوية للوصول إلى السلطة الاقتصادية والسياسية؛

(ب) إزالة العقبات القانونية وغيرها من العقبات التي تعترض ملكية المرأة للأراضي ووراثتها، والتمييز القائم على نوع الجنس في ممارسات الإقراض، وفي سبل الحصول على الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية؛

(ج) الاستثمار في الزراعة المتزلية، حيث تتفوق المرأة، وكفالة إتاحة المجال لمشاركة المرأة بصورة نشطة وفعالة في وضع السياسات واتخاذ القرارات على صعيد الاقتصاد الكلي.

الصحة

قدم المجتمع الديني طائفة واسعة النطاق من الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات صحة الأم والطفل، أسهمت في الانجازات التي تحققت في الأهداف ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية. ولوحظ تحقيق جوانب تقدم كبيرة فيما يتعلق بالقضايا الصحية، إلا أن

حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية الملائمة، وبخاصة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لا يزال غير متحقق ويتسم بأهمية حيوية.

وإن نقص الرعاية الطبية الأساسية، والمكملات الغذائية، وارتفاع معدلات وفيات الأم والرُضع، واستمرار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والأمراض الأخرى، معناه أن كثيرا من النساء والفتيات يعانين ويتوفين بلا داع، ويعمل أخريات لا حصر لهن في تقديم الرعاية لأسرهن وللمجتمع المحلي.

وتقديم الرعاية هو عمل في أغلب الأحيان غير مدفوع الأجر ولا يحظى بالتقدير. ومن شأن تحسين الحصول على الخدمات الطبية وكفالة تقديم الدعم المالي لمقدمي الرعاية أن يخفف من العبء الثقيل الذي تتحمله النساء والفتيات، وأن يتيح لهن الإسهام على نحو أوسع نطاقا في مجتمعاتهن المحلية.

ونحن نوصي الحكومات بأن تقوم بما يلي:

- (أ) تأكيد حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك حقها في الحصول على التثقيف والخدمات على نحو شامل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، متحررة من التمييز والعنف؛
- (ب) تعزيز إقامة علاقات متساوية بين المرأة والرجل في مسائل العلاقات الجنسية والإنجاب، بما في ذلك الاحترام الكامل للسلامة الشخصية، والاحترام المتبادل والتراضي، وتقاسم المسؤولية عن السلوك الجنسي والآثار المترتبة عليه.

العنف ضد النساء والفتيات

لا يزال العنف ضد النساء والفتيات في البلدان الغنية والفقيرة على السواء يُشكل تحديا لخطة التنمية العالمية. ونحن نُسلم بأن بعض الدول أحرزت تقدما في التصدي للعنف الواسع الانتشار. ونعترف أيضا بأنه على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة، لا يزال العنف ضد النساء والفتيات قائما، مما يُعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. ونحن نُشدد على أنه لا بد من القيام بأكثر من ذلك بكثير لإحداث تحول في المعايير الاجتماعية والسلوك الاجتماعي.

إن هناك أعدادا من الضعفاء تُركت خارج نطاق الأهداف الإنمائية للألفية وإطار التنمية. ويجب تركيز الاهتمام خاصة على توفير الحماية والموارد للاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

إن القبول الثقافي للتمييز يُفضي إلى التمييز في الهياكل، وبذلك تخلق الهياكل الاجتماعية الأساسية انحيازاً ضد النساء والفتيات. وإن نقص التمثيل على مستوى القيادة والحكومة معناه أن المرأة لا يمكنها أن تمثل نفسها واحتياجاتها تمثيلاً فعالاً. وتعتمد كثير من الحكومات تشريعات وطنية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، لكنها لا تنفذ تلك التشريعات. ونحن ندرك أن هذا التنفيذ هام على نحو خاص حيث أن كثيراً من أعمال العنف تحدث في السر. ويجب أن تعمل الدول بنشاط على كفالة أن تمتع نُظم إنفاذ القانون والنظم القضائية جميع أنواع العنف ضد النساء والفتيات وأن تعاقب عليها.

وبناء على ذلك، نوصي بأن تقوم الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، بما يلي:

- القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ومنعها على النحو المنصوص عليه في التوصية رقم ١٩ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣).
- كفالة إدماج النساء والفتيات المهمشات في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بوضع القوانين والسياسات والبرامج التي تؤثر عليهن.
- تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عن طريق تغيير هياكل اللامساواة، وجعل شواغل وتجارب النساء، فضلاً عن الرجال، بُعداً أساسياً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق استفادة النساء والرجال على قدم المساواة، والقضاء على اللامساواة.

إن المجتمع المسكوني يعمل بصورة فعالة على تحقيق مثل الأهداف الإنمائية للألفية منذ قرون، ونحن سنواصل العمل على إقامة نظام إنمائي منصف لسنوات طويلة بعد عام ٢٠١٥. ونشجع الدول الأعضاء على أن تواصل العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تُعَوَّل على لجنة وضع المرأة في أن تسلم بضرورة إحداث تغيير تحويلي من أجل تحقيق المساواة وصياغة مستقبل أكثر سلاماً ورخاءاً للجميع.